# تأثير تغير المناخ على حقوق الإنسان في ظل الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان

إعداد/ علي عمرو

# تأثير تغير المناخ على حقوق الإنسان في ظل الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان

**ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان**

**مؤسسه أهلية – مشهرة برقم 6337 لسنة 2005 – غير حزبية**

**لا تهدف إلى الربح يخضع نظامها الأساسي للقانون رقم 84 لسنه 2002 الخاص بالجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة.**

**الموقع الألكتروني:** https://www.fdhrd.org/

**ALL RIGHTS RESERVED- 2021 ©**

**FDHRD**

## مقدمة

يعد تغير المناخ أحد القضايا التي تتصدر الاهتمام العالمي لعدة سنوات، وإلى يومنا هذا يحذر الخبراء من ارتفاع درجات الحرارة، مما سيؤدي إلى ارتفاع مستويات سطح البحر. وعلى الرغم من التهديد الواضح لتغير المناخ في العالم ككل، لم يتم فعل الكثير نسبيا لمعالجة هذه المسألة حتى في مواجهة عدة تحذيرات من أن الكوكب يقترب من "نقطة اللاعودة". كما تفاقمت هذه القضية بسبب التفاوتات الجسيمة بين الدول الغنية والفقيرة، حيث أن الدول الأكثر ثراء هي التي تنتج أكبر قدر من انبعاثات الكربون، ومع ذلك فإن الدول الأكثر فقرا هي التي تواجه أكبر قدر من المخاطر الناجمة عن آثار تغير المناخ.

وعلى هذا النحو، فإن تغير المناخ ليس مجرد مسألة بيئية أو إيكولوجية، بل هو أيضا مسألة اجتماعية-اقتصادية وحقوق الإنسان. يهدف هذا التقرير لتسليط الضوء على تغير المناخ كقضية حقوق إنسان لأنها تشكل تهديدا خطيرا حتى لأبسط الحقوق الأساسية، كما سيتطرق التقرير إلى كيفية معالجة مصر لقضية تغير المناخ في إطار استراتيجيتها الوطنية لحقوق الإنسان واستضافتها COP27 في عام 2022.

## أولًا: تغير المناخ وتباعياته

### 1- ما هو تغير المناخ؟ ما الذي يسببه؟

تُعرف الأمم المتحدة تغير المناخ بأنه تحولات طويلة الأجل في درجات الحرارة وأنماط الطقس. يمكن أن تحدث هذه التحولات بشكل طبيعي، ولكن منذ القرن التاسع عشر ومع بداية الثورة الصناعية، كانت الأنشطة البشرية السبب الرئيسي لتغير المناخ، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى حرق الوقود

الأحفوري (مثل الفحم والنفط والغاز)، والتي تنتج غازات الاحتباس الحراري مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان. تم تسجيل 2010-2020 العقد الأحر في التاريخ حتى الآن حيث كان متوسط درجة الحرارة العالمية أعلى من مستويات ما قبل الثورة الصناعية بـ 1.1درجةمئوية في عام 2019. إن الزيادة في انبعاثات غازات الدفيئة هي نتيجة الاستخدام المتزايد للوقود الأحفوري مع تزايد التصنيع والتعداد السكاني في العالم، وكان على البلدان معالجة الطلب المتزايد على الطاقة والغذاء والسلع والنقل التي تعتمد جميعها على توفير الوقود الأحفوري للحفاظ على الإنتاج. وكانت هناك مناقشات حول ما إذا كان تغير المناخ مجرد حدث طبيعي، ولكن مما لا شك فيه الآن أنه نتيجة للأنشطة البشرية. ويذكر تقرير التقييم الخامس الصادر (AR5) عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC) بشكل قاطع أن "التأثير البشري على النظام المناخي واضح، وأن الانبعاثات البشرية الأخيرة من غازات الاحتباس الحراري هي الأعلى في التاريخ."

**2- <u>عدم المساواة في تقاسم التكاليف</u>**

ولعل الجانب الأكثر مدعاة للأسى في تغير المناخ هو أنه يمثل أوجه عدم المساواة الجسيمة الموجودة في العالم. الشعوب المهمشة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا ومؤسسيا أو غير ذلك هم عرضة بشكل خاص لعواقب تغير المناخ وأيضا لبعض استجابات التكيف والتخفيف. وخلال حلقة نقاش في مجلس حقوق الإنسان، أكدت نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في ذلك الوقت فلافيا بانسيري أن "أقل من ساهم في انبعاثات غازات الدفيئة هم الذين يتحملون العبء الأكبر وهم أفقر الناس، في أفقر البلدان، وأطفالهم، وجميع أطفالنا." في عام 2019 على سبيل المثال، من بين البلدان العشرة الأولى الأكثر تأثرًا بتغير المناخ، تم اعتبار دولة واحدة فقط (اليابان) دولة متقدمة حيث احتلت المرتبة 19 في مؤشر التنمية البشرية في عام 2020 والرابعة الأكثر تأثراً بتغير المناخ نظرا

لكونها جزيرة. أما البلدان الأخرى هم: موزامبيق وزمبابوي وجزر البهاما وملاوي وأفغانستان والهند وجنوب السودان والنيجر وبوليفيا، هم أقلهم نموا وأكثر تضررا بالمناخ. الجدير بالذكر بأن موزامبيق وزمبابوي وملاوي تعرضوا خلال تلك السنة لإعصار إيداي المدمر الذي تسبب في أزمة إنسانية حادة في جميع هذه البلدان.

وبالإضافة إلى ذلك، اعتبرت البلدان العشرة الأولى الأكثر تضررا من تغير المناخ من الفترة (2000-2019) جميعها بلدانا نامية باستثناء تايلند رغم وجود تفاوتات كبيرة في البلد؛ وكانت هذه البلدان هي: بورتوريكو وميانمار وهايتي والفلبين وموزامبيق وجزر البهاما وبنغلاديش وباكستان وتايلند ونيبال. من ناحية أخرى، البلدان العشر الأولى المسؤولة عن معظم انبعاثات الكربون في عام 2020 هي: الصين (30.64%)، والولايات المتحدة (13.53 %)، والهند (7.02 %)، وروسيا (4.53 %)، واليابان (2.96٪)، ألمانيا (1.85٪)، المملكة العربية السعودية (1.79٪)، كوريا الجنوبية (1.71٪)، إندونيسيا (1.69٪)، كندا (1.53٪). معظم البلدان المذكورة هنا هي بعض من أكثر البلدان نموا وثراء في العالم، وتواجه بعض البلدان مثل ألمانيا واليابان والهند وحتى كندا مخاطر جسيمة من تغير المناخ ولكن لديها الموارد اللازمة للتخفيف من أي ضرر محتمل.

وعلاوة على ذلك، تواجه أفريقيا مخاطر أكبر من تغير المناخ، وفقا لتقرير للأمم المتحدة صدر في عام 2020 "يقدر أنه بحلول عام 2030، سيتعرض ما يقرب من 118 مليون شخص ذو الفقر الشديد في القارة للجفاف والفيضانات والحرارة الشديدة، مما سيعرقل التقدم نحو تخفيف حدة الفقر والنمو. كما أن بعض البلدان معرضة لخطر الاختفاء التام بسبب ارتفاع منسوب مياه البحر مثل الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ مثل فيجي وجزر مارشال التي لا تكاد آثارها الكربونية تذكر.

## 3- آثار تغير المناخ على البيئة

يؤثر تغير المناخ على المجتمعات لأنه يؤثر على النظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية التي يعتمد عليها في سبل عيشها. وذكر تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في عام 2015 أن الآثار المترتبة على تغير المناخ ستكون على النحو التالي:

1. مصادر المياه العذبة: مع ارتفاع درجة الحرارة، سيتم تخفيض مصادر المياه السطحية والأرضية بشكل كبير مما يؤدي إلى المزيد من الجفاف في المناخات الأكثر جفافا. كما سيؤدي ذلك إلى زيادة المنافسة على الموارد المائية وهو أمر يظهر حاليا بشكل ملحوظ بين مصر وإثيوبيا فيما يتعلق بسد النهضة الإثيوبي. ويتسبب نقص المياه في انخفاض هطول الأمطار والثلوج، وارتفاع درجات الحرارة الذي يسبب تبخر المياه السطحية، وأخيرا ارتفاع مستويات سطح البحر مما يسبب غمر المياه المالحة لمصادر المياه العذبة.
2. النظم الإيكولوجية الأرضية: تسبب تغير المناخ في تحولات النظم الإيكولوجية التي يحتمل أن تكون دائمة ولا رجعة فيها. وقد تسبب ذلك في تغييرات ملحوظة في نمط سلوك النباتات والحيوانات استجابة للتغيرات في بيئتها وهي تحاول التكيف والبقاء على قيد الحياة. وقد حذر الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC) من أن تغير المناخ سوف يقلل من "أعداد وقوة وقدرة العديد من الأنواع على البقاء، وخاصة تلك التي لديها مجموعات محدودة المكان، وسوف تقوم بتجعيد خطر انقراض العديد من الأنواع." كما سجلت زيادة في موت الأشجار بسبب الجفاف وارتفاع درجات الحرارة ووفرة الآفات الحشرية ومسببات الأمراض.
3. النظم الساحلية والمناطق المنخفضة: هناك مناطق تتعرض لخطر الغمر والفيضانات والمعاناة من التعرية وتسرب المياه المالحة نتيجة ارتفاع منسوب مياه البحر وعرام العواصف. وهذا بدوره

سيؤثر على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية للمناطق الساحلية بينما يعرض سكان تلك المناطق لخطر الموت أو النزوح.

4. أنظم المحيطات: يؤثر تغير المناخ على خصائص المحيطات ماديا وكيميائيا وبيولوجيا مع تحول النظم الإيكولوجية وتهاجر الأنواع إلى مناطق أكثر برودة وعمقا مع زيادة دفئا المحيطات. وستؤثر التحولات الناتجة عن تكوين هذه النظم الإيكولوجية بدورها على سلع وخدمات النظم الإيكولوجية مثل صيد الأسماك.
5. أنظمة الأمن الغذائي والإنتاج: سيؤثر تغير المناخ على إنتاج الغذاء، في حين أن بعض المناطق قد تستفيد من زيادة إنتاج الغذاء بسبب الطقس الأكثر دفئا، وهناك مناطق استوائية ومعتدلة أخرى ستتأثر بالضرر بسبب تأثر زراعة المحاصيل الرئيسية مثل القمح والأرز والذرة سلبا وكذلك صيد الأسماك.

بالتأكيد ستتأثر المناطق الحضرية بشكل كبير بمجموعة متنوعة من الظواهر التي تأتي مع تغير المناخ مثل الفيضانات والحرارة ونقص المياه والعواصف الساحلية، حيث سيتم إعاقة الحياة اليومية والوظائف وأيضا مجموعة من المشاكل الصحية والاقتصادية. وتواجه المناطق الريفية أيضا مخاطر ناجمة عن تغير المناخ لأنها تعتمد أساسا على الدخل المتأتي من الزراعة، وأي انقطاع في الإنتاج الزراعي سيؤثر بدوره تأثيرا سلبيا على سبل عيش وأمن الغذاء لأولئك الذين يعيشون في هذه المناطق.

## ثانيًا: حقوق الإنسان المتأثرة بتغير المناخ

إن تغير المناخ مسألة تتعلق بحقوق الإنسان تماما كما هي مسألة بيئية، لأنه تؤثر حتى على أبسط الحقوق الأساسية. حقوق الإنسان حقوق عالمية غير قابلة للتصرف يحق لجميع البشر الحصول عليها. جميع الآثار المذكورة لتغير المناخ لها إما آثار مباشرة أو غير مباشرة على حقوق الإنسان وهذه الحقوق هي كما يلي:

1- **الحق في الحياة:** يحمي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الحق الأساسي والمتأصل في حياة آمنة وحرة، وقد التزمت جميع البلدان بحماية هذا الحق وتعزيزه. وتشكل القضايا التي تأتي مع تغير المناخ تهديدا حقيقيا لهذا الحق. ويرجع ذلك إلى الأضرار المحتملة الناجمة عن العواصف التي أصبحت أكثر تواترا وعنفا أو بسبب تعطل الإمدادات الغذائية مع فشل المحاصيل بسبب الطقس ونقص المياه. ناهيك عن التشريد القسري الذي يمكن أن يحدث عندما تغرق المناطق والجزر الساحلية في ارتفاع منسوب مياه البحر. "إن تغير المناخ يقتل من خلال الجفاف، وزيادة الحرارة، وتوسيع ناقلات الأمراض وعدد لا يحصى من الطرق الأخرى. وفقا لتقرير صادر عن منتدى قابلية التأثر بتغير المناخ وDARA International، تغير المناخ هو المسؤول عن حوالي 400،000 حالة وفاة سنويا، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى 700،000 بحلول عام 2030."

2- **الحق في تقرير المصير:** هذا الحق مكفول بموجب المادة 1 من ميثاق الأمم المتحدة، ولكل الشعوب الحق في تقرير وضعها السياسي بحرية، والسعي التحقيق تنميتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وضمان حصولها على الموارد اللازمة لبقائها. سكان الجزر الصغيرة والمناطق الساحلية والمناطق الواقعة تحت مستوى سطح البحر هم الأكثر عرضة لفقدان هذا الحق حيث يواجهون احتمال فقدان منازلهم لارتفاع منسوب مياه البحر وبالتالي لن يكونوا قادرين على التمتع بهذا الحق.

3- **الحق في التنمية:** تضمن المادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة حق الدول في التنمية اقتصاديا واجتماعيا من أجل تحقيق جميع الحريات الأساسية التي ينبغي أن يتمتع بها الجميع. حذر رئيس البنك الدولي السابق جيم يونغ كيم من أن تغير المناخ سيعكس مسار عقود من التقدم من حيث التنمية ويهدد بإبقاء الملايين فقراء. قد يتسبب تغير المناخ في خسارة 18٪ من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العالمي إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء لمكافحته. ويمكن للبلدان النامية أيضا أن تجد نفسها في وضع يمكنها من تحويل الموارد بعيدا عن قطاعات التعليم والصحة والزراعة لمواجهة تغير المناخ وآثاره.

4- **الحق في الغذاء:** هذا الحق محمي بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن جميع البلدان ملزمة بدعم هذا الحق وحمايته. وكما ذكر من قبل، فإن تغير المناخ يشكل تهديدا للأمن الغذائي لأنه يتسبب في فشل المحاصيل وانخفاض غلة صيد الأسماك بسبب التغيرات الإيكولوجية. وكانت أفريقيا هي الأشد تضررا عندما يتعلق الأمر بإنتاج الأغذية. أدت آثار تغير المناخ في أفريقيا إلى زيادة وتيرة وشدة حالات الجفاف في بعض المناطق، وخفضت معدلات نمو الحيوانات وإنتاجيتها في النظم الرعوية، وأنتجت آثارا سلبية على الأمن الغذائي في الأراضي الجافة، من بين آثار أخرى. وقد يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم قضية خطيرة بالفعل حيث يعاني 957 مليون شخص من الجوع، وهو ما يمثل حوالي 16٪ من سكان العالم.

5- **الحق في المياه والصرف الصحي:** في حين لا يعترف العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية صراحة بالحق في المياه، إلا أنه يعبر عنه في التعليق العام رقم 15 للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلاوة على ذلك، فإن قرار الجمعية العامة 292/64 يكفل الحق في مياه الشرب المأمونة والنظيفة والمرافق الصحية كحق من حقوق الإنسان ضروري للتمتع الكامل

بالحياة وجميع حقوق الإنسان". ويهدد تغير المناخ بخفض كميات المياه السطحية، مما يؤدي إلى نقص المياه وزيادة المنافسة على المياه. ووجد تقرير للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)في عام 2021 أن "أكثر من 20 % من أحواض الأنهار في العالم شهدت إما زيادات سريعة أو انخفاضا في مساحة مياهها السطحية في عام 2020. ومنذ عام 2000، زادت الكوارث المتصلة بالفيضانات بنسبة 134%، مقارنة بالعقود السابقة. كما زاد عدد ومدة الجفاف بنسبة 29%." بالإضافة إلى ذلك، فإن تغير المناخ يجلب معه زيادة خطر تلوث المياه والتصحر وتسرب الملوحة الداخلية وتآكل الأنهار، مما سيؤثر على أضعف السكان.

6- **الحق في الصحة:** هذا الحق مكفول من خلال الإعلان العالمي وICESR، من المرجح أن يتسبب تغير المناخ في زيادة المشاكل الصحية مثل أمراض الجهاز التنفسي بسبب زيادة تلوث الهواء وسوء التغذية بسبب نقص الغذاء الناجم عن تغير المناخ. ومرة أخرى، فإن الدول الأكثر ضعفا والأقل نموا هي التي ستتحمل أكبر قدر من الضرر بسبب محدودية أو عدم الحصول على الرعاية الصحية.

7- **الحق في السكن:** يحميه قانون الهجرة والتجنيس بموجب المادة 11 من قانون الهجرة والتجنيس، ويتأثر الحق في السكن بتغير المناخ لأن الأحوال الجوية القاسية والعواصف تؤدي إلى تدمير المنازل. وعلاوة على ذلك، فإن التغيرات الشديدة في الأرصاد الجوية قد تجعل بعض المناطق غير صالحة للسكن تماما مما يؤدي إلى تشريد السكان، وأزمات إنسانية هائلة محتملة وخلق المزيد من اللاجئين.

8- **الحق في التعليم:** هذا الحق محمي بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولن يتمكن الأطفال الذين يعيشون في المناطق المتضررة من تغير المناخ من تحمل تكاليف التعليم لأنهم سيضطرون إلى العمل

لإعالة أسرهم. وبالإضافة إلى ذلك، قد تضطر الدول إلى إنفاق الموارد المخصصة للتعليم على جهود الإغاثة لمكافحة آثار تغير المناخ.

الحقوق المذكورة هنا ليست الحقوق الوحيدة التي ستتأثر بتغير المناخ، فحقوق الأجيال المقبلة على سبيل المثال (التي لم يرد ذكرها صراحة في صكوك حقوق الإنسان، ولكنها ذكرت في معاهدات وقرارات أخرى مختلفة) معرضة للخطر لأنها ستدفع ثمن أخطاء أجدادها وتقاعسهم عن العمل. وستجد الأجيال المقبلة نفسها تعيش في عالم يعيش فيه بيئة طبيعية أقسى بكثير وموارد أقل وأزمات أكثر لمواجهتها، والنتيجة هي أن الأجيال المقبلة لن تكون قادرة على التمتع بحقوق الإنسان الخاصة بها كما ينبغي، بل إن البعض قد يحرم منها تماما. فوي حلقة نقاش في عام 2015، تساءل رئيس كيريباتي في ذلك الوقت أنوت تونغ عما إذا كان العالم يستطيع "ضمان" مستقبل أحفادنا، ملاحظا أن سكان توفالو (وهي دولة جزرية مجاورة في المحيط الهادئ) "يجب أن يقبلوا حقيقة أن جزرهم ستكون تحت الماء، ما لم يتم القيام بشيء مهم جدا (الجدير بالذكر إلى أن كيريباتي تواجه أيضا نفس التهديد). وهذا يعني أن هناك إمكانية لجيل كامل من بلد سيضطر إلى أن يكبر خارج وطنه مما يؤدي إلى فقدان ثقافته وهويته.

وهذا المثال يجسد فقط كيف أن سكان الشعوب الأصلية في مختلف البلدان الذين غالبا ما يكونون مهمشين ولكنهم سيتأثرون أكثر من غيرهم بتغير المناخ لأنهم يعتمدون على النظم الإيكولوجية الهشة للبقاء على قيد الحياة. وثمة اتجاه آخر مثير للقلق فيما يتعلق بتغير المناخ ليس فقط عدم المساواة الاقتصادية والثقافية لتقاسم الأعباء، بل عدم المساواة بين الجنسين أيضا. النساء أكثر عرضة للأذى من تغير المناخ مقارنة بالرجال. ووفقا للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (2021)، فإن العديد من صغار المزارعين هم من النساء، مما يعني أن سبل عيشهم ومصادر غذائهم معرضة لخطر تغير المناخ. وعلى هذا النحو، فهم أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي مقارنة بالرجال، ويمكن أن يؤثر عليهم بشكل

مختلف بسبب احتياجاتهم الغذائية أثناء الحمل. وتواجه المرأة أيضا مخاطر صحية أكبر أثناء الكوارث، وبالتالي فإنها تتأثر أكثر بالمخاطر الصحية والصرف الصحي التي تترتب على تغير المناخ.

## ثالثًا: الاستراتيجية الوطنية المصرية لحقوق الإنسان وتغير المناخ

في ضوء جهود الحكومة المصرية لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في البلاد، تم الإعلان عن الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان بهدف النهوض بجميع حقوق الإنسان من خلال تعزيز احترام وحماية جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفقا للدستور والقوانين الوطنية والمعاهدات الدولية والإقليمية التي صدقت عليها مصر، والهدف الأساسي هو تعزيز المساواة وتكافؤ الفرص دون أي تمييز. وتركز الاستراتيجية على أربع مجالات رئيسية هي: الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق الإنسان للمرأة، والأطفال، والمعوقين، والشباب والمسنين، وأخيرا التثقيف في مجال حقوق الإنسان وبناء القدرات؛ ومن المقرر أن تستمر الاستراتيجية حتى عام 2026.

وقد أخذت الاستراتيجية في الاعتبار مسألة تغير المناخ باعتبارها قضية حقوق الإنسان التي تشير إلى حماية البيئة كقضية تحتاج إلى معالجة في إطار التمسك بالحق في الصحة في إطار المحور الثاني للإستراتيجية الوطنية.

وقد حددت الاستراتيجية الوطنية العناصر التالية بوصفها عناصر تعالج بالفعل مسألة تغير المناخ التي ستدرج في الاستراتيجية: الحد من التلوث؛ تعزيز الإدارة السليمة للمواد والنفايات الخطرة بما في ذلك التخلص الآمن من النفايات؛ الحفاظ على التوازن البيئي والتنوع البيولوجي؛ تطوير المحميات الوطنية؛ تحسين البيئة في القرى الأشد احتياجا؛ وتطوير واستخدام مصادر الطاقة المتجددة.

وضعت الدولة الهيكل المؤسسي والتشريعي لإدارة الموارد البيئية بطريقة تساعد على التصدي لتغير المناخ والاحترار العالمي، وأنشئ مركز التميز للدراسات البحثية والتطبيقية للتغيرات المناخية والتنمية المستدامة في عام 2020 لتعزيز قدرة الدولة على اتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة قضايا تغير المناخ، وأنشئ صندوق لحماية البيئة لتوفير التمويل اللازم للاستثمار في مشاريع البيئة المستدامة. تم إنشاء شبكات رصد البيئة لتقييم الأثر البيئي ومعالجة الكوارث البيئية، وأخيرا، "إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع تغير المناخ في عام 2011، واستراتيجية تغير المناخ في عام 2013 والاستراتيجية الوطنية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني ودور المرأة في تغير المناخ في مصر" (الاستراتيجية الوطنية المصرية لحقوق الإنسان 2021). وتبين هذه النقاط أن الحكومة تدرك بالفعل خطورة الوضع عندما يتعلق الأمر بتغير المناخ حتى قبل الإعلان عن الاستراتيجية، وأنها فقط تدمج المسألة في إطار حقوق الإنسان الذي تهدف الاستراتيجية إلى البناء عليه.

كما تهدف الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان إلى تحقيق الأهداف التالية فيما يتعلق بحماية البيئة ومكافحة تغير المناخ:

أ. تعزيز الإدارة المستدامة للموارد والأصول الطبيعية.

ب. إدخال تعديل تشريعي مع عقوبات أكثر صرامة على قانون البيئة وكذلك القوانين ذات الصلة.

ج. تعزيز تنفيذ سياسات الحد من التلوث، ووضع تدابير خاصة للتعامل مع مصادره.

د. تنظيم المزيد من حملات التوعية بالحفاظ على البيئة.

هـ. وضع نظام سليم لإدارة النفايات؛ بما في ذلك التخلص الآمن من النفايات الخطرة؛ وزيادة مشاركة القطاع الخاص في جمع النفايات الصلبة وإعادة تدويرها.

و. الحد من التأثير المحتمل لتغير المناخ على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وتحقيق المزيد من مشاركة القطاع الخاص في التصدي لتغير المناخ.

ز. الحماية الكاملة والفعالة للحفاظ على التنوع البيولوجي، جنبا إلى جنب مع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية في شبكة المناطق المحمية من أجل ضمان أن النظم الإيكولوجية تقدم خدماتها بشكل مستدام للمواطنين، كحق دستوري.

غير أن الاستراتيجية حددت أيضا عدة تحديات يجب التغلب عليها لتحقيق هذه الأهداف وهي: عدم وجود إدارة مستدامة سليمة للموارد والأصول الطبيعية، والعقوبات المفروضة على قانون البيئة، والقوانين ذات الصلة التي لا تتلاءم مع الهدف المقصود المتمثل في الردع، وعدم وجود سياسات للحد من التلوث، وضعف الوعي، والمشاركة المجتمعية في الحفاظ على البيئة، الحاجة إلى تطوير نظام للتخلص من النفايات الخطرة، ومصادر التمويل المحدودة المتاحة لتحقيق الإدارة الفعالة للمحميات الطبيعية ومكونات التنوع البيولوجي.

## الخاتمة والتوصيات

وفي الختام، فإن قضية تغير المناخ هي قضية حقوق الإنسان التي تؤثر علينا جميعا مع أبسط الحقوق التي على المحك. وقد لا يؤثر تغير المناخ علينا جميعا بنفس الطريقة، ولكنها أضعف الفئات التي يمكن أن تكون الأكثر تأثرا دون ذنب. والأسوأ من ذلك هو أن أولئك الذين سيلحق بهم الأذى أكثر من غيرهم لا يتم الاستماع إليهم كما ينبغي. وهذا انتهاك لحق الإنسان في المشاركة المجدية، وينبغي معالجة ذلك بسرعة لأن أصواتهم هي التي ستكون المفتاح لمكافحة تغير المناخ والحفاظ على حقوق

الإنسان. وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون هناك شعور أكبر بالإلحاح من جانب المجتمع العالمي لمكافحة آثار تغير المناخ والحد من انبعاثات الكربون.

يجب أن تكون هناك أيضًا لوائح أكثر صرامة وزيادة الضرائب عندما يتعلق الأمر بالشركات الخاصة وانبعاثات الكربون وعدم ترك أي مجال لتحمل الانبعاثات وللتشجيع على استخدام مصادر طاقة وأساليب إنتاج أنظف وأكثر مراعاة للبيئة. وينبغي أيضا تخصيص المزيد من الموارد للبحث والتطوير في أساليب مكافحة تغير المناخ، وعوامله، وتخفيف معاناة المتضررين، فضلا عن إعادة النظم الإيكولوجية إلى حالتها الأصلية. كما ينبغي بذل الجهود لإنشاء أحزمة ومناطق خضراء لتجديد المناطق المفقودة بسبب التصحر والتحضر. وأخيرا، من الضروري أن تتم هذه الجهود بطريقة منسقة من أجل تحقيق أقصى قدر من النتائج والتوعية.

توضح الاستراتيجية الوطنية المصرية لحقوق الإنسان الاعتراف بتغير المناخ كتهديد لحقوق الإنسان، ووعي الحكومة بتهديداتها وضرورة إعطائها الأولوية. ومع ذلك، فإن جميع النقاط التي تتناول تغير المناخ تأتي تحت مظلة الحق في الصحة؛ في حين أن الأهداف الموضوعة والمبادرات المتخذة حتى قبل الإعلان عن الاستراتيجية ستعمل بلا شك على حماية الحقوق الأخرى المتأثرة بتغير المناخ، ولكن قد يكون من الضروري مراجعة بل وتوسيع الحقوق التي تحتاج إلى معالجة مباشرة أثناء مع الأخذ في الاعتبار قضية تغير المناخ الخطيرة.

ربما نشهد توسيع في الحقوق المتأثرة او المزيد من الاتفاقيات حول مواجهة تغير المناخ في إطار حقوق الإنسان في العام التالي في COP27 الذي سيتم استضافته في مصر، على الرغم من أن جدول الأعمال الخاص به لم يتم الإعلان عنه بعد.